

مكافحة التمرد في إقليم نانغرهار، بشرقى أفغانستان، 2004-2008

روبرت كمب

وخلال موسمين زراعيين انخفض محصول الخشخاش بدرجة كبيرة. وفي عامي 2007 و 2008، توقفت زراعته تقريباً. ومرة أخرى، كان ذلك نتاج عوامل عدة متضافرة. فقد طرح النمو الشرعي للاقتصاد بدائل لزراعة الخشخاش أو الاجار في الأفيون. وفي كلتا الفترتين شجعت الحكومة، والملاي، والقبائل إلى حد ما، المزارعين على عدم زراعة الخشخاش. وسمح تعزيز الأمن بحلول عام 2007 للشرطة، والجيش، ووحدات القضاء على الزراعات غير المشروعة بالعمل بكفاءة في معظم أنحاء الإقليم. وساعد في هذا الأمر أيضاً تعيين محافظ قوي قام بتنفيذ استراتيجية جسورة لمكافحة المخدرات.

وكان من بين العوامل البارزة الأخرى لتقدم نانغرهار تحسين التنسيق بين وكالات الحكومة الأمريكية والقوات المسلحة الأمريكية. وأثمر هذا التنسيق بحلول منتصف عام 2008 "نانغرهار إنك"، وهي محاولة لدمج مكافحة التمرد، ومكافحة المخدرات، واستراتيجيات التنمية في خطة واحدة

حقوق إقليم نانغرهار بشرقى أفغانستان تقدماً كبيراً في الفترة من 2004 إلى 2008 في كل من مكافحة التمرد ومكافحة المخدرات. وكانت هذه النجاحات نتاج عوامل عدة، اعتبر بعضها فقط أنه بفضل الجهود والموارد الهائلة للقوات المسلحة الأمريكية، ووكالات أمريكية أخرى، وشركاء في التحالف. ورغم أن ما نجح هناك ليس بالضرورة قابلاً للتكرار في أقاليم أخرى، بالنظر إلى التنوع الكبير لأفغانستان، فإن بعض الاستراتيجيات تبدو ذات صلة فيما وراء نانغرهار. لا سيما مساعي التنسيق بين الوكالات.

لقد كان الوضع الأمني هشاً في عام 2004، ولكنه تحسن بحلول عام 2008 بصورة جذرية إلى درجة أن قوات الأمن الأفغانية باتت هي التي في موقع القيادة. وبدأ الحكم المحلي، لا سيما على مستوى الإقليم، يتشكل وينفذ بعض السياسات، وتوسع الاقتصاد، وبالذات من خلال الزراعة، والمشاريع الصغيرة، والتجارة، وفي بعض السنوات، من خلال الانتاج غير المشروع للأفيون.

وكان في الفترة من 2004 إلى 2005 مستشاراً سياسياً للقوة الخاصة المسؤولة عن منطقة القيادة الإقليمية الشرقية، المتمركزة خارج خوست بأفغانستان. نال درجة الماجستير من جامعة كنتكي ودرجة الماجستير في السياسة العامة الدولية من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

روبرت كمب دبلوماسي في السلك الخارجي لوزارة الخارجية الأمريكية. وكان مسؤول العمليات للحكم المحلي في السفارة الأمريكية في كابول بأفغانستان. خلال ربيع وصيف عام 2008، والمستشار السياسي للفريق القتالي التابع للواء 173 المحمول جواً في شرقى أفغانستان. كما عمل كنائب مدير الفريق الإقليمي لإعادة البناء في شرقى أفغانستان.



(صورة الجيش الأمريكي التقطها الصحفي نيبند إيه جاكسون)

صورة: جنود أمريكيون يقومون بدورية في المنطقة لدعم الانتخابات الأفغانية، 18 أيلول/ سبتمبر 2010، في إقليم نانغرهار.

ويمر بالإقليم نهران رئيسيان، كابول وكونار. اللذان يتدفقان طوال العام ويدعمان الزراعة المحلية، التي تعد حجر الأساس الاقتصادي للإقليم. ويقطن معظم السكان، بمن فيهم المقيمون في العاصمة جلال آباد، في السهول المزروعة بالبري بمحاذاة هذين النهرين. وإلى الجنوب، ترتفع سلسلة جبال الغار إلى أكثر من 14000 قدم، مما يجعل التسلسل من باكستان عملاً شاقاً، لا سيما في فصل الشتاء. ويقطع الطريق الذي يربط بين كابول وبيشاور، وهو طريق بري سريع مهد ومسار تجاري تاريخي، الإقليم من الشرق إلى الغرب. وهناك مطار مهد وحيد في جلال آباد، رغم أنه مخصص بالدرجة الأولى للاستخدام العسكري.

ويكاد يكون السكان جميعهم من البشتون، وهم مقسمون إلى عدة قبائل رئيسية، فيما تتواجد الجماعة العرقية الرئيسية الأخرى، البشائي، في

طويلة الأمد. وفي الوقت ذاته، استكملت الوكالات الأمريكية "جدول ضبط التوقيت" الخاص بمكافحة المخدرات. وقد استفاد كل من هذين المجهودين من القدرات التخطيطية لقسم التخطيط بالفريق القتالي التابع للواء 173 المحمول جواً.

وفي حين أحرزت نانغرهار تقدماً كبيراً خلال هذه الفترة، تظل هناك مشكلات كثيرة، إذ لا يزال التقدم هشاً وقابلاً للانتكاس. ومن ثم فإن الحاجة تدعو إلى التزام طويل الأمد في جميع الركائز الثلاث لإستراتيجية مكافحة التمرد: الأمن، والتنمية الاقتصادية، والحكم المحلي.

خلفية

يقع إقليم نانغرهار شرق كابول، على طول الحدود مع باكستان، وعند الطرف الغربي لمر خيبر.

في نانغرهار. بينما حققت الشرطة الوطنية الأفغانية وشرطة حرس الحدود الأفغانية تقدماً. وكان للجماعات المتمردة قدرات محدودة على تنفيذ عمليات واحتلت مساحة ضئيلة للغاية من أراضي الإقليم. ورغم أن قوات التحالف ظلت في معظمها تحت الهيكل القيادي لحلف شمال الأطلسي، كانت الجهود في نانغرهار قاصرة تقريباً على القوات الأمريكية.

ومن الأهمية بمكان، أن السكان ساندوا الجيش الوطني الأفغاني وكانوا يحبذون بصورة عامة وجود قوات التحالف. وقد دعم السكان المحليون الحكومة الإقليمية رغم الكثير من الشكاوى. بينما دعم بعضهم الحكومة الوطنية للرئيس حامد كرزاي. ولم يكن لطالبان الكثير من الشعبية على ما يبدو. رغم صعوبة الحكم على ذلك نظراً لأن السكان المحليين ربما أبلغوا ضباط التحالف بما يود أولئك الضباط أن يسمعه. وقد مُنيت محاولة طالبان إقامة جبهة موحدة (ما تسمى بـ"جبهة تورا بورا") في جنوبي نانغرهار. بهزيمة منكرة في أواخر عام 2007. وبسبب هذا العجز عن التصدي للقوات الأفغانية وقوات التحالف، لجأت طالبان إلى أساليب غير متناظرة، مثل العبوات الناسفة المرجلة والسيارات المفخخة، في جلال أباد والمراكز السكانية.

وبشكل ملحوظ، استطاعت قبائل نانغرهار حشد قواتها الخاصة. وفي بعض الحالات منعت طالبان من دخول أراضيها. وكان لبعض القبائل، مثل قبيلتي محمند وأفريدي، سكان على كلا جانبي الحدود مع باكستان وكان لها تأثير على تحديد نطاق سيطرة الدولة الأفغانية على الحدود. وخلال عامي 2004 و 2005، كان للميليشيات المحلية، لا سيما التابعة لزعيم البشائي حضرت علي، نفوذ واسع.

وكانت الإصابات بين المدنيين مصدر توتر كبير بين قوات التحالف والسكان المحليين. وكانت ما تسمى

المنطقة الشمالية الغربية من الإقليم. وقد شهد عدد السكان زيادة بسبب النمو الطبيعي وعودة اللاجئين، معظمهم من باكستان. ويحتل إقليم نانغرهار موقعاً استراتيجياً بسبب الطريق التجاري الإقليمي ولأنه يحد ثلاثة أقسام من المنطقة القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية، وهي منطقة من باكستان تتمركز فيها حركة تمرد ذات صلة معظم أفرادها من البشتون. كما أنها تمثل المحور الاقتصادي للأقاليم المحيطة بسبب ما يمر بها من طرق للتجارة، وعدد سكانها الكبير نسبياً، وجغرافيتها، وتاريخها الأفغاني. ويقع القصر الشتوي للملك السابق في نانغرهار، وتُنظر كابول إلى اليوم بعين الاهتمام إلى ظروف الإقليم.

وبالنظر إلى أن ارتفاع الوادي المركزي للإقليم على طول نهر كابول منخفض نسبياً، فإن المناخ حار في الصيف ومعتدل خلال الشتاء. ويسمح هذا المناخ وشبكة الري الكبيرة، التي أقام السوفيت معظمها، للمزارعين بزراعة ثلاثة محاصيل سنوياً، معظمها محاصيل قمح، وأرز وقصب سكر، وفواكه، وخضروات، وخشاش في بعض السنوات.

استراتيجية مكافحة التمرد

في الفترة من عام 2004 وحتى عام 2008، كان لإستراتيجية مكافحة التمرد لنانغرهار ثلاث "ركائز" رئيسية: الأمن، والتنمية الاقتصادية، والحكم المحلي. وكان من بين الجهود التكميلية العلاقات العامة وعمليات المعلومات، ومكافحة المخدرات، وحكم القانون (الذي يمكن إدراجه تحت ركيزة الحكم المحلي)، ومكافحة الإرهاب (التي يمكن إدراجها تحت ركيزة الأمن).

الأمن: في الفترة من عام 2004 إلى عام 2008، زاد الجيش الوطني الأفغاني وقوات التحالف وجودهما

في تورخام غيت، التي توسعت في نهاية المطاف لتضم مركزاً للتنسيق الحدودي أقام فيه الضباط الأفغان. والباكستانيون، والأمريكيون. وعززت هذه القواعد الصغيرة الأمن بالنسبة لسكان المناطق الريفية. ودعمت قوات الأمن المحلية، وأتاحت للقوات الأمريكية الاتصال بعدد أكبر من السكان. وبينما ثبت أن هذه القواعد

محاولة طالبان إقامة جبهة موحدة.. في أواخر عام 2007 مُنيت بهزيمة منكرة.

الصغيرة كانت عرضة للهجوم في الأقاليم المجاورة. لا سيما في نورستان. فقد كانت آمنة إلى حد ما في نانغرهار.

وعملت وحدات الجيش الأمريكي على تطوير وحدات الجيش والشرطة الأفغانية. فقامت بدوريات مشتركة. ووفرت معدات. وأجرت عمليات توجيه على مختلف المستويات حتى مستوى أركان اللواء. كما عمل ضباط التحالف على تحسين التنسيق بين مختلف قوات الأمن الأفغانية، التي كثيراً ما كانت تفتقر للاتصالات المتوافقة أو كانت هناك عداوات بين بعضها البعض. وقد جمع إقامة مركز سيطرة في جلال اباد بين قوات الأمن الأمريكية والأفغانية لتنسيق عمليات الاستجابة للحوادث الأمنية.

كانت الشرطة الوطنية الأفغانية تمثل حلقة وصل ضعيفة في قوات الأمن في نانغرهار. وبينما تمتع الجيش الأفغاني بدعم شعبي وكان مصدر اعتزاز وطني، اعتبر السكان أن الشرطة في أفضل أحوالها توفر قدرًا محدوداً من الأمن. وتتصف بالفساد وممارسات السلب والنهب في أسوأ الحالات. وفي عام 2005 بدأ مجهود أمريكي رئيسي لتعزيز الشرطة بإقامة مركز تدريب بالقرب من جلال اباد. كما استفاد إقليم نانغرهار

حادثة "مرصوف" عام 2007، التي قتل فيها أكثر من أربعة وعشرين مدنياً، انتكاسة كبيرة للعلاقات مع السكان المحليين. كما ازدادت هذه التوترات حدة نتيجة تفجيرات أحقت إصابات غير مقصودة، مثل الهجوم الخاطيء على حفل زفاف عام 2008. وعلاوة على الشواغل الأخلاقية الأساسية، يتعين تلافي الإصابات بين المدنيين بسبب المكانة العالية لفكرة الثأر في ثقافة البشتون (إذ يمكن لموت أفراد عائلة أن يشعل خصومات تستمر عقوداً من الزمن) وكيف كان من الصعوبة بمكان إعادة بناء العلاقات مع السكان.

كذلك مثلت التوترات الأفغانية الداخلية تحديات أمنية. فأعمال الشغب التي اندلعت في جلال اباد ربيع عام 2005 هي مثال واحد على ذلك. فقد اختطف المحرضون احتجاجاً معزولاً لطلبة الجامعة وحولوه إلى عدة أيام من الاضطرابات انطوت على هجمات ضد مكتب الأمم المتحدة والقنصلية الباكستانية.

بدأ وجود التحالف بقوات خاصة وفريق إقليمي لإعادة البناء عام 2003. وفي شتاء 2004-2005 بدأ مشاة البحرية وجودهم على مستوى الكتيبة. أعقبه إقامة مقر اللواء في مطار جلال اباد يغطي نانغرهار وأقاليم كونار، ولاغمان، ونورستان المجاورة (كان يشرف على نانغرهار في السابق مقر اللواء في خوست). وفي عامي 2007 و 2008، تولت كتيبة من القوات الخاصة على نحو ممتاز مهمة الأمن والتنسيق مع الفريق الإقليمي لإعادة البناء والقوات الأفغانية. كما ازداد وجود الجيش الوطني الأفغاني بمقر لواء تحت قيادة الفيلق المتمركز في كابول. ووفرت الفرقة 101 المحمولة جواً كتيبة للجناح الجوي ربيع عام 2008، فزادت بذلك قوة النيران وقدرة القوات على الحركة.

وفيما اكتسبت القوات الأمريكية والأفغانية قوة، تمت إقامة قواعد نيرانية وقواعد دورية. لعل أهمها كان

ووفرت زيادة التجارة إلى ومن باكستان (بما في ذلك التحركات اللوجستية الكبيرة لحلف شمال الأطلسي) عبر تورخام غيت أنواعاً مختلفة من الوظائف، وساعدت الرسوم الجمركية عند الحدود على ما يبدو في دعم الحكومة الإقليمية. ورغم صعوبة تقديرها، من الواضح أن عائدات الخشخاش عززت الاقتصاد المحلي، مثلما فعلت التجارة النشطة للسلع الاستهلاكية المهربة إلى داخل باكستان (بسبب الاتفاقيات التجارية التي سمحت بدخول السلع إلى أفغانستان برسوم جمركية مخفضة). وكانت هناك أيضاً نزعة قوية للمشاريع بين السكان. غير أن العديد من التحديات استمرت بالنسبة لدفع الاقتصاد قدماً. وكان عدم وجود كهرباء عقبة رئيسية، فيما كانت مولدات التحالف في مطار جلال أباد تنتج من الكهرباء ما يزيد عما هو متوفر في

من رئيس للشرطة الإقليمية اتسم بكفاءة نسبية تم تعيينه في كانون الثاني/يناير 2007. وخلال هذه الفترة كان يجري تطوير شرطة حرس الحدود الأفغانية الوليدة. ولم تكن قد اكتملت بعد بالأفراد، أو التمويل، أو المعدات.

التنمية الاقتصادية. تعزز اقتصاد نانغرهار على مدى هذه الفترة التي امتدت أربع سنوات (رغم أن الاحصاءات لم تكتمل بعد). كان ذلك في جانب منه نتيجة تحسّن الأمن الذي سمح بإقامة الأسواق. وساعدت المعونات الدولية من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين الأمريكيين، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبنك التنمية الآسيوي، والاتحاد الأوروبي الاقتصاد في الوقوف على قدميه مرة أخرى. كما ضخ الوجود العسكري المتزايد أموالاً في الاقتصاد المحلي ووفر فرص عمل.



فيلق مشاة البحرية الأمريكية، وكيل غريف مانيو بي تروي

مزارعون أفغان يفحصون نباتات الخشخاش فيما يقترب موسم الخشخاش في ناوراد. أفغانستان، 14 نيسان/أبريل 2010.

ذلك كان هناك الارتباك الناجم عن عقود من الحرب. ونفوذ حكومة كرزاي على السياسة المحلية، ونفوذ التحالف وعلاقاته السياسية، وأموال المخدرات، وربما نفوذ اللاعبين الأجانب. كما أثر التاريخ المضطرب للإقليم على السياسة المحلية أيضاً. من خلال النزاعات القبلية الطويلة الأمد مقرونة بذكريات متواصلة عمّن انحاز إلى أي فئة خلال حروب أفغانستان التي بدأت بالغزو السوفيتي عام 1979.

لعب محافظان أدواراً رئيسية خلال هذه الفترة. كان حجي دين محمد له نفوذ وتأثير كعضو في عائلة عريقة بارزة في نانغرهار وحليفاً لكرزاي. وبعد أن أصبح فيما بعد محافظاً لإقليم كابول، كان دمثاً، وألمعياً، وجذاباً، ولكن التأييد الشعبي له كان محدوداً. فقد شعر بعض الأفغان أنه كان متأثراً بباكستان أكثر من اللازم. أما المحافظ الثاني فكان

بقية الإقليم. وكانت براعة الفنين الأفغان هي التي أبقت على تماسك المولدات العتيقة المتخلفة عن الحقبة السوفيتية في سد دارونتا إلى الغرب مباشرة من جلال اباد. ومن الأمور الشاقة بنفس القدر الحكم الضعيف للقانون الذي حكم قطاع الأعمال، ونظام لسجلات الممتلكات كثيراً ما تداخلت فيه صكوك الملكية من فترات مختلفة من التاريخ الأفغاني. وكانت شبكة الري تعاني الافتقار للصيانة، رغم أنها بدأت تتحسن في ربيع عام 2008 بوصول أموال من برنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين الأمريكيين.

السياسة. جعل تعدد أقطاب السلطة، داخل كل من الدولة الأفغانية ولدى لاعبين غير رسميين مثل زعماء القبائل، والعائلات، وكبار رجال الأعمال، السياسة في نانغرهار بالغة التعقيد. وإلى جانب



رئيس أول بالجيش الأمريكي غاري ويست، القادة المشتركين الموحدة: PAO

مسنون من قرية شور خيل في إقليم نانغرهار بشرفي أفغانستان يقطعون عملهم الروتيني اليومي للتحديث مع الرقيب أول جيسون بي. آيتس والرقيب دون كيه. ليليمان مع فريق تنمية الصناعات الزراعية لولاية ميزوري. 1 أيار/ مايو 2010.

إبريل أو أيار/ مايو. حسب ارتفاع المنطقة المزروعة. وفي عام 2008 أورد تقرير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في أفغانستان ما يلي: «كان إقليم نانغرهار تقليدياً منطقة كبيرة لزراعة الخشخاش وفي عام 2007 قُدِّر أنها زرعت 18739 هكتاراً من الأفيون. وفي عام 2008، أصبحت نانغرهار خالية من الخشخاش لأول مرة منذ بدأت الأمم المتحدة مراقبة زراعة الأفيون في أفغانستان. وفي عام 2004، كان الأفيون في نانغرهار مزروعاً على مساحة 28213 هكتاراً؛ وفي عام 2005، انخفضت زراعته

...شنت الحكومة الأفغانية على المستوى المحلي والوطني حملة ضد زراعة الخشخاش.

إلى 1093 هكتاراً. وفي عام 2006، ارتفعت زراعته إلى 4872 هكتاراً ولكن لم يُعثر عليه إلا في الأجزاء النائية من الإقليم».*

كان الانخفاض في الموسم الزراعي 2004-2005 راجعاً إلى توافر عدة عوامل. الأول، كان المزارعون يعتقدون أن خطة للقضاء على زراعته باتت وشيكة، ونتيجة لذلك تقاعسوا عن زراعته. الثاني، كان هناك فهم غير رسمي بأنه يجري التخطيط لمشروعات تنمية على نطاق واسع من شأنها أن توفر سبل عيش بديلة. الثالث، شنت الحكومة الأفغانية على المستوى المحلي والوطني حملة ضد زراعة الخشخاش. الرابع، أخذ الملاي المحليون يعطون بأن إنتاج المخدرات يتعارض مع الإسلام.

ولكن، كما لوحظ، فإن زراعة الخشخاش ازدادت على مدى الموسمين الزراعيين التاليين. ورداً على ذلك، قاد المحافظ شيرزاي حملة شرسة لمكافحة المخدرات ابتداء من خريف عام 2007، بدعم من الوكالات الأمريكية. وأمرت حكومته رجال الشرطة بإيداع زارعي الخشخاش

غول أغا شيرزاي، الحاكم السابق لإقليم قندهار، حيث كان يتمتع بنفوذ كبير. إنه رجل قوي اشتهر بـ«البولدوزر»، واكتسب السمعة في أنه رجل إنجاز، رغم افتقاره للدعم السياسي المحلي لدى وصوله.

عُقدت دورتان انتخابيتان خلال هذه الفترة - انتخابات الرئاسة عام 2004 والانتخابات البرلمانية عام 2005. وقد جرت هذه الانتخابات على نحو سلس في نانغرهار، واعتبر السكان المحليون أن نتائجها كان موثوقاً بها على نحو كبير.

وبصورة عامة، توسعت الحكومة الإقليمية خلال هذه الفترة، واكتسبت الحكومة البلدية لجلال أباد سمعة أنها قادرة على توفير بعض الخدمات. وبحلول عام 2008، كانت الحكومة متواجدة في كل من الـ 22 منطقة للإقليم، ولكنها كانت متفاوتة من حيث الجودة والقدرة. ولم تعين انتخابات عام 2005 أعضاء البرلمان الوطني وحسب، وإنما انتخب أيضاً مجلساً إقليمياً، وللأسف، لم يكن لدى هذا المجلس أي تمويل تقريباً. ولم تكن سلطاته وصلاحياته محددة على نحو جيد. وحاول خلال 2007-2008، أن يمثل قوة موازنة للمحافظ شيرزاي وسياساته، وكانت النتائج متباينة.

فقدت معظم الأحزاب السياسية الأفغانية مصداقيتها إلى حد كبير لدى السكان، الذين رأوا أن للأحزاب دوراً في الصراعات على السلطة التي أسهمت في تأجيج حروب أفغانستان. ولم يكن هناك خلال هذه الفترة سوى حزبين لهما نفوذ وتأثير في نانغرهار، إما علناً أو سراً: الحزب الإسلامي خالص، الذي أنشاه يونس خالص القائد السابق للمجاهدين المتوفي حالياً؛ والحزب الإسلامي قلب الدين الذي أسسه الزعيم المعارض قلب الدين حكمتيار.

مكافحة المخدرات. ظلت نانغرهار تاريخياً منطقة رئيسية لزراعة الخشخاش في أفغانستان. فتتم زراعة الخشخاش في أواخر الخريف، ويجري حصاده في نيسان/

بينما أتاح في الوقت ذاته منبراً للمناقشات. وتمكن هذا الجهود من تعريف التداخلات والفجوات. وأبلغ الخطط لشركة نانغرهار إنك. أيضاً.

لقد أسهمت الظروف الخاصة لإقليم نانغرهار في «المكاسب» التي حققتها عمليات مكافحة المخدرات في كل من الموسمين الزراعيين 2004-2005 و 2007-2008. وكان من أبرزها إيجاد بدائل لإنتاج الخشخاش استحدثت فرص عمل في الزراعة (يسمح المناخ بزراعة عدة محاصيل في السنة). والصناعات الصغيرة (لا سيما في جلال أباد). والتجارة على طول الطريق مع باكستان عبر مرخيبر. وقد دعمت مشاريع ضخمة للبنية التحتية مثل شق الطرق وشبكات الري جهود مكافحة المخدرات. عن طريق كل من المساهمة في الوظائف البديلة وتوفير وظائف في قطاع التشييد لعمال غير مهرة وشبه مهرة. ووصل تحسين الأمن إلى المناطق الريفية. وتمكنت الشرطة من التحرك بحرية أكثر. وتم تنفيذ مشروعات مساعدة. وأسهمت القواعد النيرانية الصغيرة في هذا التحسن. ويكاد يكون من المؤكد أن التقدم في التنمية الاقتصادية والحكم المحلي دعم. بدوره. «الركيزة» الأمنية.

وفي حين يصعب تقدير نجاحات عمليات مكافحة المخدرات. فإنها دعمت عمليات مكافحة التمرد. فانخفاض محصول الخشخاش كان يعني انخفاضاً في الأموال التي تمول حركة التمرد. ويكاد يكون من المؤكد أنها خفضت مستوى الفساد في الحكومة. وبصورة أعم. فإن الناس وجدوا أنه يجري تطبيق القانون وأن الحكومة ضالعة ومؤثرة في هذا الجهد. وكان التعاون بين الوكالات. ليس على المستوى الاستراتيجي وحسب وإنما على مستوى العمليات أيضاً. أمراً حيوياً. كما كان لمساعي المحافظ شيرزاي أهمية حاسمة لجهود مكافحة المخدرات من 2007-2008. إن المحافظ. في معظم الأقاليم. هو أهم مسؤول محلي: فوجود محافظ ملتزم بجهود مكافحة المخدرات. وله من النفوذ ما يكفي لتنفيذ برنامج ما. أمر لا

في السجن وعمل مع رؤساء الأحياء وزعماء القبائل على تخفيض محصول الخشخاش. بينما أخذ الماللي في الوقت ذاته يتحدثون ضد إنتاج المخدرات. وفي ربيع عام 2008 بينت رحلات المروحيات فوق إقليم نانغرهار عدم وجود خشخاش تقريباً. وهي نتيجة مذهلة (وفي الوقت ذاته. كان إنتاج الخشخاش في أقاليم كونا. ولاغمان. ونورستان المجاورة أقل من 1000 هكتار لكل منها).

وفي حين أنه يمكن عن حق أن يُعزى فضل هذا النجاح إلى الحكومة الأفغانية. فإن المساعي الأمريكية أسهمت أيضاً في تحقيقه. فقد كان كل من الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات ومكتب وزارة الخارجية الأمريكية الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون نشطاً في عمليات مكافحة المخدرات. بينما دعمت القوات المسلحة الأمريكية الأمن إلى الحد الذي مكن الشرطة الأفغانية على العمل في معظم المناطق (على نقيض أقاليم أخرى مثل هيلمند). وبالذات. ساعدت إقامة قواعد صغيرة في مد العمليات الأمنية إلى الأحياء. ولم تتمكن طالبان من الاستيلاء والاحتفاظ بمناطق كان يمكن أن تفيد مهربي المخدرات.

وكان شق طرق من المزرعة إلى السوق لجلب المحاصيل الشرعية إلى الأسواق مهماً. مثلما كانت جهود مسؤولي وزارة الزراعة الأمريكية في إقامة جمعيات تعاونية زراعية عام 2005. وكانت القروض الصغيرة من المشاكل الصعبة على نحو خاص. بالنظر إلى أن الكثيرين من المزارعين الفقراء كانوا يزرعون الخشخاش كي يسددوا قروضاً لوسطاء جّار المخدرات.

اعتباراً من خريف عام 2007 استضاف قسم التخطيط للفريق القتالي باللواء 173 المحمول جواً سلسلة من الاجتماعات بين الوكالات حول مكافحة المخدرات. وأسفرت هذه الاجتماعات عن جدول ضبط توقيت للجهود الأمريكية لمكافحة المخدرات بالإقليم. حدد المهمة التي تنوّلها كل وكالة. ومكانها. وغايتها.



جندي مظلات من اللواء 173 المحمول جواً يمسح المنطقة المنخفضة فيما يوفر الأمن لقافلة تمر عبر جبال إقليم باكتيكا بأفغانستان، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

خلال تلك السنوات. ومن الضروري وضع استراتيجية متكاملة طويلة الأمد. تتنبأ لعدة سنوات (وتوفر التزامات لسنوات عديدة). وكانت نانغرهار إنك. هي إطار العمل الذي يحقق ذلك.

نانغرهار إنك.

كان "نانغرهار إنك." هو الاسم الذي أطلق على خطة متكاملة، للتنمية والتجارة على المدى الطويل لإقليم نانغرهار من شأنها دعم جهود مكافحة التمرد ومكافحة المخدرات في آن واحد. وقام بتدشين هذه الخطة رسمياً في أواخر 2007 قائد اللواء 173 في جلال أباد؛ والمستشار السياسي لوزارة الخارجية الأمريكية لدى اللواء، ومقرهما في جلال أباد وكابل؛ ومدير المجموعة الأفغانية لإعادة البناء في السفارة الأمريكية بكابل. لقد درست نانغرهار إنك. مزايا الإقليم - تحسن الوضع

غنى عنه. ومع ذلك، لم تصدر خلال هذه الفترة أي إدانات بحق منتجين/ تجار رئيسيين للمخدرات في نانغرهار. وكان القضاء، والافتقار الواضح للإرادة من جانب الحكومة الوطنية الأفغانية لملاحقة تجار المخدرات، حلقة ضعيفة في جهود مكافحة المخدرات.

كان خفض أو القضاء على الخشخاش يعني، في معظم الحالات، خسارة فادحة في دخل المجتمعات الفقيرة. وفي موسم 2004-2005، بالذات، خفضت هذه المجتمعات محاصيلها وهي تفهم أنها ستحصل على تعويضات ممثلة في وظائف أو مشروعات. ومن الأهمية بمكان أن يواصل التحالف جهوده لتحقيق استمرار هذا الأثر. وربما يتبنى المزارعون استراتيجية عدم زراعة الخشخاش خلال السنوات التي يدركون فيها أن خطر اقتلاع تلك المحاصيل كبير. وبالنظر إلى أنه يمكن تخزين صمغ الأفيون لعدة سنوات، فإن هذا قد يوفر لهم "وسادة" اقتصادية تعينهم

أيديولوجية). وكانت أيضاً عاملاً رئيسياً لِعرض وظائف وسبل عيش لتعويض عن الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تكبدتها بعض المناطق جراء خفض محصول الخشخاش. وقد أظهرت التنمية الاقتصادية، لا سيما العلامات المرئية للتقدم مثل الطرق، أن الحكومة الأفغانية قادرة على توفير حياة أفضل لشعبها. كما أسهم التقدم الاقتصادي في تبرير وجود قوات التحالف في منطقة تتوخى تقليدياً الحذر تجاه الأجانب. ووفر ميزة غير متماثلة عن جماعات التمرد التي لا تملك القدرة على تحقيق نمو اقتصادي (والتي نظر إليها الناس على أنها تعيق التقدم). وفرت المجموعة الأفغانية لإعادة البناء خبرتها في مجال تطوير المطارات، ولكن الأهم من ذلك، أنها اتصلت بمستثمري القطاع الخاص لجلب رؤوس أموال إلى الإقليم. ولم يكن ذلك مستحيلاً - فقد حققت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة نجاحاً هائلاً - ولكن إطار العمل القانوني الضعيف للمشروعات التجارية والمشاكل حول ملكيات الأراضي جعل معظم المستثمرين مترددين.

أسهمت مجموعة من عدة عوامل يعزز بعضها بعضاً في تقدم عمليات مكافحة التمرد في نانغرهار. وكانت هذه العوامل هي حكومة آخذة في التحسن، ودعم شعبي للحكومة وقوات الأمن، ووضع اقتصادي معزز، ووضع أممي آخذ في الاستقرار.

وفي نهاية المطاف جلب قسم التخطيط في اللواء 173 المحمول جواً جدولته لضبط التوقيت وخطته المستقبلية إلى السفارة الأمريكية في كابول لمراجعتها

الأممي، وزيادة الاستقرار السياسي، والإمكانيات الزراعية الجيدة، والموقع بمحاذاة طريق رئيسي للتجارة - وعملت من ثم على تشكيل استراتيجية بين الوكالات حولها.

استهدفت الخطة الجمع بين المتبرعين الأمريكيين الرئيسيين في مجال التنمية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقادة العسكريين الأمريكيين، وأخصائيين من مكتب وزارة الخارجية الأمريكية الدولي لمكافحة المخدرات وتطبيق القانون (الذين جلبوا إلى الإقليم 10 ملايين دولار من أموال «الأداء الجيد») - وتعريف «عوامل مساعدة» للاقتصاد لم يتمكن الأفغان من توفيرها بأنفسهم. مثل الكهرباء. ودرست أيضاً مجموعات العمل «السلاسل الباردة» (وهي شبكة من منشآت مخازن التبريد) من أجل نقل المنتجات الزراعية إلى السوق وطرق من المزرعة إلى السوق التي تربط المناطق النائية بجلال آباد والطريق البري السريع الممهّد. كما درست كيفية بناء مطار جاري في نانغرهار. من أجل تسهيل سفر رجال الأعمال وزيادة الصادرات.

وكنقطة بداية بالنسبة لنانغرهار إنك. قام قسم التخطيط باللواء 173 المحمول جواً بوضع جدول ضبط توقيت للمشروعات الحالية والمقترحة التي تقدمت بها مختلف الوكالات. ورغم وجود الولايات المتحدة في نانغرهار منذ عام 2001، فإنها لم تضع مطلقاً جدولاً كهذا. وقد ساعد هذا الجدول على توضيح الأشخاص وما يؤديه من أعمال. وأين، ومتى، ولماذا. وبالنظر إلى تعقد هذه الجهود، فإن الجدول المبدئي لضبط التوقيت اختص أساساً بالمشروعات الأمريكية، ولكنه ضم فيما بعد جهود التنمية الأفغانية والدولية.

وتركز الجانب الخاص بمكافحة التمرد في خطة نانغرهار إنك. على التوسع في الاقتصاد واستحداث فرص عمل. وكان توفير الوظائف مهماً على نحو خاص. فالوظائف توفر بدائل للشباب الذين قد ينضمون بدونها إلى جماعات متمردة للحصول على عمل (وليس لأسباب

أفغانستان ستكون عملية طويلة الأمد. سيكون من الضروري تكامل المتبرعين الدوليين مع رأس المال المحلي الخاص.

وخلال تكليفي بالعمل في أفغانستان في أوائل عام 2010، سألت المسؤولين المدنيين والعسكريين الأمريكيين عن وضع نانغرهار إنك. ورغم تبني أجزاء من الخطة، لا سيما المشروعات القصيرة الأمد. بدا أن مبادرات جديدة حلت محل الاستراتيجية الشاملة والتخطيط الطويل الأمد.

الخلاصات

● أسهمت مجموعة من عدة عوامل يعزز بعضها بعضاً في تقدم عمليات مكافحة التمرد في نانغرهار. وكانت هذه العوامل هي حكومة آخذة في التحسن، ودعم شعبي للحكومة وقوات الأمن، ووضع اقتصادي معزز. ووضع أمني آخذ في الاستقرار.

● شهد التعاون بين الوكالات تحسناً كبيراً، ولكنه تطلب أيضاً جهداً كبيراً. وحدث هذا التنسيق في السفارة بكابول وفي مقر فريق العمل في باغرام. وقد أدى قرب جلال آباد من كل من كابل وبغرام إلى تسهيل عمليات التنسيق.

● إن نانغرهار هي «مركز الثقل» السياسي والاقتصادي لهذا الجزء من أفغانستان. لذلك فإن التقدم في مكافحة التمرد قد يمتد إلى أقاليم كونا، ولاغمان، ونورستان المجاورة.

● وقد وفر وجود مقر اللواء في مطار جلال آباد علامة مرئية على التزام التحالف الذي بدا أنه يعزز ثقة الزعماء المحليين. في الوقت الذي يبقى فيه «المترددون» منحازين مع الحكومة ويمنح السكان الثقة لرفض طالبان.

● إن توفير الكهرباء للإقليم أمر بالغ الأهمية. فهو يغير الإقليم تغييراً جذرياً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وهذا شيء لا يمكن لطالبان أن توفره. وهو

لمدة 10 أيام وصلها، ثم قدمها إلى السفير الأمريكي لدى أفغانستان وقادة الفرقة 101 المحمولة جواً. وفيما بعد تم إطلاع الزعماء الإقليميين والمجتمع الدولي الواسع عليها.

وكانت نانغرهار إنك. محاولة أولى لائقة في مهمة صعبة: كان التنسيق بين الوكالات يرمي إلى تحقيق أهداف متعددة، من بينها مكافحة المخدرات، ومكافحة التمرد، والتنمية الاقتصادية، وإقامة حكم محلي. وكان التنسيق بين الوكالات سهلاً بالنظر إلى أن جلال آباد لا تبعد سوى 30 إلى 40 دقيقة بالطائرة من كابل. وقامت مروحيات وطائرات عادية بنقل مسؤولي السفارة إلى مطار جلال آباد وجلبت ضباط الجيش إلى السفارة لحضور اجتماعات. وقد منح الدعم الرفيع المستوى من السفير الأمريكي، ونائب رئيس البعثة، وقيادة الفرقة 101 المحمولة جواً المشروع دفعة لازمة وشجعت الوكالات المدنية على المشاركة.

لقد جعلت عدة عوامل إيجابية نانغرهار إنك. إمكانية قابلة للحياة: الوضع الأمني المحسّن، والأموال المتوفرة للتنمية، والحكم المحلي الناهض، وقاعدة اقتصادية للزراعة والتجارة، ومشاركة عدة وكالات أمريكية. ومن الواضح، أنه لم يكن من المستطاع تكرار هذا المشروع في كل إقليم من الأقاليم الأفغانية. غير أن إقليمي هيرات وبلخ، اللذين يقعان أيضاً على طرق تجارية، قد يمثلان فرصاً مشابهة، ومع أن إقليم قندهار وخوست لديهما فرص اقتصادية ماثلة فيما يتعلق بالتجارة والزراعة، فإنهما لا يزالان يمثلان تحديات أمنية هائلة.

كانت نانغرهار إنك. أداة غير متماثلة لمكافحة التمرد. فليس باستطاعة طالبان وجماعات التمرد الأخرى توفير بنية تحتية أساسية مثل الطرق، وشبكات الري، وتوليد الكهرباء وشبكات التوزيع، والمطارات المدنية.

وكانت محاولات المجموعة الأفغانية لإعادة البناء جذب الاستثمار الخاص مهمة. وبالنظر إلى أن إعادة بناء

● إن قوات التحالف في حاجة إلى موازنة التدابير الأمنية المشددة المطبقة، لا سيما التحرك في مركبات مدرعة ثقيلة، مع الحاجة إلى مواصلة الاتصال بالسكان المحليين. فكثيراً ما تمثل إجراءات الحماية التي تتخذها القوات حائلاً غير مقصود يقلص من فهم التحالف للظروف المحلية. ورغم خطورة إقامة قواعد نيرانية في أنحاء الإقليم، فإنها زادت اتصالات القوات الأمريكية بالسكان. ومن الأفضل كذلك أن تتبادل نفس الوحدات العسكرية (والمسؤولون المدنيون) مواقعها في أنحاء الإقليم على نحو متكرر.

● وبالنظر إلى الانخفاض الكبير في خط التنمية الأساسية، فإن تعقد حركة التمرد، والنزعة إلى العودة إلى زراعة الخشخاش، يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في القيام بالتزام طويل الأمد لصالح الإقليم ربما يمتد إلى 10 أو 20 سنة، ولتخفيف العبء عن كاهل دافعي الضرائب الأمريكيين وجعل هذا الجهود عملاً مستداماً. يتعين مشاركة مستثمري القطاع الخاص فيه. وبالطبع، فإن هذا يتطلب حقوقاً لتأمين الممتلكات والهيكل القانوني لعمل الشركات التجارية.

إن النجاحات التي حققتها عمليات مكافحة التمرد في نانغرهار قد يكون لها علاقة بأقاليم أخرى تصادف نفس التحديات، لا سيما خوست، وقندهار، وهيلماند. غير أن نهج "التقليد الأعمى" لن يفيد. ميليتاري ريفو

ميزة «غير متماثلة». ومع ذلك، فإن استكمال البنية التحتية الواسعة النطاق التي تدعو لها الحاجة سوف يحتاج إلى متبرعين كبار مثل بنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي، أو التزام أمريكي رئيسي.

● إن الدعم العام من السكان للتحالف والحكومة الأفغانية، لا سيما الجيش الوطني الأفغاني، أمر بالغ الأهمية. فكثير من الناس، خاصة جيل الشباب، يريدون على ما يبدو التحرك قدماً ورفض السياسات الاجتماعية المحافظة لطالبان. وقد زادت عمليات مكافحة التمرد احتمالات النجاح لأن معظم السكان كانوا من البشتون، ولم تكن هناك مصادمات عرقية تذكر.

● لقد أسهم الهدوء النسبي خلال السنوات المبكرة من فترة المراجعة في الوكالات المتاخمة للمنطقة القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية الباكستانية في النجاحات التي تحققت في نانغرهار. لقد جعلت الجالية الكبيرة من السكان الشيعة في خورّام من الصعب على طالبان (السنية) أن تعبر الحدود إلى داخل أفغانستان. وعلاوة على ذلك، قد يكون للنتائج الإيجابية في نانغرهار تأثير إيجابي على قطاعات خورّام، وباجور، وخيبر المجاورة من المنطقة القبلية الخاصة للإدارة الفيدرالية.

● وفي حين تلقت برامج بناء قوات الأمن الأفغانية موارد كبيرة، فإن جانب الخدمة المدنية لم يستفد من مجهود متكافئ، وفي نهاية الفترة تحت المراجعة، كانت لا تزال هناك حاجة ملحة لتعزيز الحكومة المحلية على كافة المستويات (الاسيما كادر الخدمة المدنية)، وحاجة إلى تحسين الأجهزة القضائية الرسمية، كما يمثل تحسين نظام التعليم، بما في ذلك تدريب المدرسين، عاملاً حاسماً لتعزيز الديمقراطية.

ملاحظة هامشية

* مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، استطلاع الأفيون في أفغانستان، استطلاع تنفيذي، آب/ أغسطس 2008 على الموقع www.unodc.org/documents/publications/afghanistan_opium_survey_2008.pdf

Counterinsurgency in Nangarhar Province, Eastern Afghanistan, 2004-2008

Robert Kemp

Originally published in the English November-December 2010 Edition.